مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

دراسة أثر دعم الصادرات الكليَّة على الناتج المحلي الإجمالي(GDP) عموماً والزراعي خصوصاً باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية

الدكتور علي خدام*

اسماعيل محمد عمران **

(تاريخ الإيداع 2 / 8 / 2015. قبل للنشر في 31 / 5 / 2016)

□ ملخّص □

يتناول البحث موضوع دعم الصادرات الكليَّة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي والزراعي خصوصاً ويتطرق إلى مشكلة جوهرها أثر التغيير في دعم الصادرات الكليَّة على قطاعات الاقتصاد السوري بشكل عام وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص بغيَّة وضع سياسات مناسبة وذلك من خلال بناء مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة لعام 2009 وتحليل مضاعفاتها نتيجة الزيادة في دعم الصادرات الكليَّة.

خلص البحث إلى وجود آثار سلبيَّة على الاقتصاد السوري متمَّثلة بانخفاض الإنتاج الإجمالي ودخول جميع عوامل الإنتاج والقطاعات الاقتصادية، وهذا الانخفاض سيمتد إلى باقي مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء نتيجة تخصيص مبالغ للدعم على حساب باقي القطاعات.

أُحدثت صدمة (shock) في إجمالي الصادرات تمثلت بزيادة الدعم بنسبة 10 % من قيمة الصادرات الكليَّة (0.1*732502+3299210) لمعرفة التغير في قيمة الناتج الإجمالي الكلي (باقي الأنشطة) بشكل عام والناتج الإجمالي الزراعي بشكل خاص، وتبين أن معظم الحسابات تأثرت سلباً، حيث لوحظ أن حساب السلع أكثر الحسابات تأثراً بمقدار 111671مليون ليرة سوريَّة، بينما تأثرت باقي الأنشطة (صناعة، تجارة، خدمات، نقل، وغيرها) بمقدار 77380مليون ليرة سوريَّة، حيث يعد حساب السلع وحساب باقي الأنشطة من الحسابات الداخليَّة، بينما لوحظ تأثر حساب الحكومة، والذي يعد من الحسابات الخارجيَّة سلباً بمقدار 50867 مليون ليرة سوريَّة، كما نلاحظ تأثر الناتج الإجمالي الزراعي سلباً بمقدار17273وذلك نتيجة التغيير في قيمة دعم الصادرات.

الكلمات المفتاحيَّة: مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة – دعم الصادرات– الناتج الإجمالي.

* **أستاذ – قسم الاقتصاد الزراعي–كلية الزراعة–جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.**

****طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم الاقتصاد الزراعي– كلية الزراعة– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (38) العدد (3) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (38) No. (3) 2016

Study the effect of export subsidies on the total GDP in general and especially the agricultural GDP using social accounts matrix

Dr. ALI KHaddam*
Ismaeil Omran**

(Received 2 / 8 / 2015. Accepted 31 / 5 /2016)

□ ABSTRACT □

This study deals with the subject of the overall export subsidies and its impact on GDP and agriculture in particular, and addresses the problem of essence effect of a change in support of total exports to the sectors of the Syrian economy in general and on the agricultural sector, in particular in order to develop appropriate policies and by building a matrix of social accounts for 2009 and analysis of complications as a result of the increase in support of total exports.

The research found to have a negative impact on the Syrian economy, represented a decrease total production and access to all production sectors and economic factors, and this decline will extend to the rest of the national economy sectors, without exception, as a result of the outputs of the allocation of funds to support the expense of other sectors.

a shock was caused in total exports represented an increase of support of 10% of the total value of exports (3299210 + 732502 * 0.1) to see the change in the value of the GDP total (Other Activities) in general and the total output of agricultural in particular, it shows that most of the accounts have been adversely affected , where it was noted that the expense of goods more accounts affected by 111 671 million Syrian pounds, while affected by the rest of the activities (industry, trade, services, transport, etc.) by 77 380 million Syrian pounds, which is the account of goods and the expense of the rest of the activities of internal audit, while the observed affected Government account, which is one of the external accounts negatively by 50 867 million Syrian pounds, also note the total agricultural output negatively affected by 17273 as a result of the change in the value of export subsidies.

Keywords: social accounting matrix –export support –GDP

* **Professor - Department of Agricultural Economics - College of Agriculture - Tishreen University - Lattakia, Syria.**
** **Postgraduate Student- Department of Economics - Faculty of Agriculture – Tishreen University - Lattakia , Syria.**

مُقدمة:

تعرض الاقتصاد السوري خلال سنوات العقد الأخير لتحولات عميقة متزامناً مع تزايد المنافسة الدوليَة حيث يلعب النشاط (الصناعي– الزراعي) في هذه التحولات دوراً هاما نتيجة لمساهمته في إجمالي الناتج المحلي والتوظيف وإمكانية توفير العديد من المصادر للعملات الأجنبية المكتسبة من زيادة الصادرات ولكن هذا التحول يخلق العديد من التحديات خصوصاً للعديد من المحاصيل الاستراتيجية التي استفادت أو تستفيد من المستويات المختلفة للحماية التجاريَة والدعم الحكومي، أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى التي لم تستفد من أي دعم حكومي خلال العقود الأخيرة، قد يتيح الاندماج الأكبر للاقتصاد السوري في السوق العالميَة فرص جديدة من أجل التوسع في هذه المنتجات، لذلك يحتاج صانعو السياسات إلى تقييم شامل للتأثيرات المحتملة لتغير السياسات على إمكانية استمرار إنتاج هذه السلع، وسيساعد هذا التقييم صانعي السياسات في صياغة السياسات الأكثر ملائمة ومرونة لتسهيل عملية تعديل نشاط الإنتاج الزراعي– الصناعي وتوقع ومراقبة أي أثار سلبية على رفاهية السكان (سنوبر،2006).

أما بالنسبة لمصفوفة الحسابات الاجتماعيَة فإنها تعد قاعدة بيانات اقتصادية واجتماعية للاقتصاد خلال فترة محددة (عادة سنة) حيث كل حساب اقتصادي كلي ممثل بعمود للنفقات وصف للدخول، كما أنها تمثل بشكل مصفوفة مربعة بصفوف وأعمدة، ، وهي أوسع من جدول المدخلات والمخرجات، كما أنها شكل إحصائي رئيسي لبناء نماذج النظام الاقتصادي مع إمكانية استخدام ذلك لمحاكاة التأثير الاقتصادي والاجتماعي للسياسات (sen،1996)، وفي بحثنا نستخدم المصفوفة لدراسة أثر التغيير في دعم الصادرات الكلية على الناتج الإجمالي عموماً والزراعي خصوصاً.

الدراسة المرجعية:

تشكل المصفوفة نظامًا للبيانات الاقتصادية والاجتمَّاعيَّة للاقتصاد السوري ضمن فترة معينة(عادة سنة)، (Sen,1996) كما أنها تقدم نظرة إجماليَّة عن تدفقات الإيصالات والمدفوعات في النظام الاقتصادي (Bellu,2012)،وهي إحدى الأدوات المهمة والمستخدمة في تقييم السياسات الكميَّة التي تؤثر على مجمل التعاملات الماليَّة ضمن الاقتصاد الكلي ،حيث أن التغيير في أي من السياسات وضمن أي قطاع من قطاعات الاقتصاد له أثر غير مباشر على إجمالي الاقتصاد متمَّثلاً بقطاعاته الاقتصاديَّة وأثر مباشر على القطاع الذي تمّ التغيير ضمنه.

إنّ مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة مصفوفة مربعة، بحيث أن كل مدخل يسجل في خليَّة لوحده، والمتفق عليه أن مدخلات الصف هي الإيصالات والدخول و مدخلات العمود هي الإنفاقات والمدفوعات ،لذلك فإن كل صف يقابله عمود حيث يقابل كل دخل إنفاق ويجب أن يتساوى عدد الصفوف والأعمدة(Santo,2005) كما أنها إطار لتنظيم المعلومات حول الدخل والإنفاق والتدفقات الماليَّة في الاقتصاد (Pang et al.,2006).

يعتمَّد تحديد عدد القطاعات أو الحسابات في المصفوفة على الهدف من تركيب مصفوفة الحسابات الاجتماعيَّة (الكواز،2007)،كما وتقدم المصفوفة أربعة أنواع من الحسابات وهي حساب العوامل (العمل ورأس المال)،حساب المؤسسات، حساب الإنتاج،حسابات كبيرة، ومنذ ثلاث عقود مضت استُخدمت المصفوفة كأداة لتحليل السياسة، أمَّا حالياً تستخدم لبناء نماذج التوازن العام من أجل إجراء إصلاحات هيكليَّة وتحليليَّة وتأثير ذلك على توزيع الدخل والفقر في البلدان الناميَّة (Iqbal&Siddiqui,1999).

إنّ الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات (المتقدمة منها والناميَّة على حد سواء) تتبع سياسة الدعم بأشكالها المختلفة للإنتاج الزراعي، ويأخذ الدعم أشكالاً مختلفة ويطبق بوسائل متعددة، كأن يكون دعماً للإنتاج

الزراعي يهدف إلى تمكين المشاريع المدعمة من الوقوف على أقدامها في وجه المنافسة الأجنبيَة، أو في وجهة منافسة مشاريع وقطاعات أخرى، أو جعله أكثر إغراءاً على استقطاب العمالة. وقد يستهدف الدعم تحفيز الإنتاج بطريقة غير مباشرة من خلال تشجيع الصادرات عن طريق استخدام وسائل متعددة مثل الإعفاء من الرسوم التصديريَة أو ضرائب الإنتاج، بل إنه قد وصل الأمر أحياناً إلى دفع إعانات للمصدرين لتمكينهم من تصدير سلعهم بأسعار أقل (أي بكلفة أقل لهم مما يساعدهم على المنافسة في الأسواق الخارجية بغية الحصول على عملات أجنبية لدعم الميزان التجاري)(العقيدي، 2008).

قام (Benedetto et al.,2010) بتقييم أثر بعض السياسات البديلة على الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول بين الأسر الريفيَّة والحضريَّة، وذلك استناداً على مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة للاقتصاد السوري والمعدة مسبقاً من قبل المركز الوطني للسياسات للعام 2004حيث تظهر بأن السياسات المتعلقة بتحرير التجارة تهدف إلى تخفيض التشوهات الناتجة عن السياسات الزراعيَّة (مثل دعم بعض الأنشطة الإنتاجيَّة والدعم السعري المقدم للمحاصيل الاستراتيجية)،والتي لها أثاراً إيجابيَّة محتملة على نمو الدخل وعلى الفقر أيضاً، حيث يتيح إلغاء الدعم السعري للمحاصيل الاستراتيجية توزيع أفضل ومتساوي للدخل كما تؤدي إلى تحسين الوضع النسبي للفقراء في كل من المناطق الريفيَّة و الحضريَّة، أمَّا تخفيض الدعم على الأنشطة الإنتاجيَّة يظهر تحيزاً سلبياً بالتوزيع نحو الأسر الريفيَّة والتي من المحتمَّل أن تؤدي إلى زيادة في الفقر والذي يمكن تعويضه عن طريق زيادة الحوالات الماليَّة لهذه الأسر، كم اظهر التحليل بأن التحرير التجاري في القطاع الزراعي يظهر فرص نمو ملموسة وواضحة ومن المحتمَّل أن تولد أثاراً إيجابيَّة على الفقر من خلال الزيادة في متوسط الدخل.

أعدَّ المركز الوطني للسياسات الزراعيَّة من خلال(ورقة عمل "توزيع الدخل والفقر: الآثار لسياسات مختارة في سورية "،2008) مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة واستخدمها في تحليل أثر السياسات الاقتصاديَّة الكليَّة المتبعة في الاقتصاد السوري على مستوى المعيشة والفقر في سورية، ولقد توصل الباحثون إلى جملة من النتائج أهمها أن تقسيم الأسر تبعاً لمكان الإقامة يظهر اختلاف في مستوى المعيشة، حيث تعد الأسر الريفيَّة أقل تأثراً بالتأثيرات المضاعفة على الدخل، وأكثر عرضة للفقر بسبب غياب الفرص المتاحة لتنويع مصادر الدخل.

أوضح (العصفور،2003) أن سياسة الدعم تعتبر من أهم السياسات السعرية الزراعيَة المتبعة في بعض الدول العربيَة وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج و المدخلات والمخرجات الزراعيَة وفق أهداف محددة لهذه السياسة، وقد يكون هذا الدعم مباشراً يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية. كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الزراعة إلى قطاعات أخرى.

أوضح (جراد، وآخرون، 2010) أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) تستخدم لإجراء عمليات محاكاة للسياسات من خلال تقسيم الحساب إلى حسابات داخلية وحسابات خارجية، ويتبع التغير في الحساب الداخلي مباشرة التغير في مستوى الدخل، أما التغيرات في الحسابات الخارجية تكون مستقلة عن الدخل، كما وينجم عن التغير في عناصر الحسابات الخارجية صدمة أو حقن (ingection) ويحل النموذج مستوى التوازن لجميع الحسابات الداخلية من خلال إيجاد المضاعف، كما أوضح بأن المصفوفة Mهي مصفوفة المعاملات الفنية التي تحسب من خلال قسمة

مكونات الأعمدة الفردية للحسابات الداخلية على مكونات العمود الكلي ، ويتم حساب مضاعف المصفوفة بعكس المصفوفة (I–M) والتي تمثل الأثر المباشر لزيادة الطلب الخارجي على قطاعات الإنتاج وعوامل الدخل.

كما أشار (Breisinger & et al.,2010) إلى أن مصفوفة الحسابات الاجتماعيَة تميز بين النشاطات والسلع حيث أن النشاطات هي الكيانات التي تنتج السلع والخدمات أما السلع فهي تلك السلع والخدمات التي أنتجتها النشاطات وهم منفصلون لأنه أحياناً نشاط معين يستطيع أن ينتج أكثر من نوع واحد من السلع وبنفس الطريقة السلع يمكن أن ينتجها أكثر من نوع واحد من الأنشطة.

المشكلة البحثية:

يعاني الاقتصاد السوري من عدة صعوبات تعيق تنميته المستدامة، وتحد من تطوير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومنها تلك التي ظهرت مع الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وتحول الدولة من لاعب أساسي ومحرك رئيس للاقتصاد، إلى مراقب خارجي ومتدخل وقت الضرورة، ويمكن تلخيص مشكلة البحث بنقطتين هامتين :

1- اختيار سياسة الدعم الأفضل للصادرات التي يمكن انتهاجها والتي تمكن من تطوير الناتج الإجمالي بشكل عام والزراعي بشكل خاص.

2- صعوبة توفير قاعدة بيانات حقيقية وشاملة في الاقتصاد السوري والضرورية لبناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وهنا تظهر المشكلة الأخرى للبحث من ناحية جمع البيانات عن الاقتصاد السوري وترتيبها ضمن قاعدة بيانات موسعة لاستخدامها لاحقاً في بناء مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

أهميَّة البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من استخدامه للأساليب التحليلية الحديثة وهي مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) التي استخدمت بشكل قليل في الاقتصاد السوري، وتعد أداة لتحليل السياسات كسياسة الدعم في بحثنا هذا، كما أنها تعد إطار لتنظيم الدخل والإنفاق والتدفقات المالية في الاقتصاد، و قاعدة بيانات اقتصادية و اجتماعية للاقتصاد السوري خلال السنة المدروسة يمكن الاستفادة منها في دراسات لاحقةكما أن البحث يحلل أثر التغيير في سياسات الدعم المتبعة على الناتج الإجمالي عموماً والزراعي خصوصاً وعلى مختلف قطاعات الاقتصاد السوري، ومن هنا جاءت ضرورة القيام بهذه الدراسة الاقتصاديَّة مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق الهدفين الآتيين:

1- بناء مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة للاقتصاد السوري لعام 2009 نظرا لتوفر البيانات المناسبة للدراسة في هذا العام.

2- بيان التغير الحاصل على الناتج الإجمالي الكلي والزراعي بشكل خاص بعد الزيادة في دعم الصادرات الكليَّة.

فرضيَّات البحث:

يؤثر دعم الصادرات الكليَّة إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي السوري، وتحديداً الزراعي.

طرائق البحث، ومواده:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ،وذلك من خلال وصف قطاعات الاقتصاد وتشابكها واستخدام المضاعفات في تحليل ارتباطها الداخلي، وذلك في عام 2009. تمَّ تقييم أثر التغير في سياسة دعم الصادرات الزراعيَّة على مجمل الاقتصاد السوري وعلى القطاع الزراعي بشكل خاص باستخدام مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة والتي تشكل الأداة الأمثل لتقييم السياسات الكميَّة حيث تمَّ بناء SAM وتحليل مضاعفاتها بعد افتراض أن:

دعم الصادرات الكليَّة بمقدار 10% من قيمة الصادرات الكليَّة وبيان هذا الأثر على الناتج الإجمالي الكلي والزراعي خصوصاً، استُخدمت الدوال المصفوفيَّة المدرجة ضمن برنامج EXCEL لمعرفة الآثار المترتبة على الاقتصاد بعد إحداث التغيير في الصادرات الكليَّة.

النتائج والمُناقشة:

1- التعريف بمصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة:

مصفوفة مربعة تتضمن صفاً وعموداً لكل من الحسابات المتضمنة بهذه المصفوفة، مع ضرورة مساواة مجموع الصف بمجموع العمود، وعادة ما تتضمن المصفوفة الحسابات التاليَّة: الأنشطة، السلع، العوامل، المؤسسات وبقيَّة أنحاء العالم، حيث تعد مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة أداة محاسبة قوميَّة، وهي بذلك تصبح أحد أدوات التأكد من سلامة تقديرات الحسابات القوميَّة الإجماليَّة إضافة إلى أهميتها في احتساب العديد من المتطلبات الاقتصاديَّة على مستوى مختلف القطاعات والمؤسسات (الكواز، 2007)، وبالتالي يتساوى في المصفوفة مجموع قيم الأعمدة مع مجموع قيم الصفوف المقابلة وذلك لأن النظام الحسابي ذو مدخلين، كما في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1).مصفوفة الماكرو

	السلع	الأنشطة	العوامل	المؤسسات	رأس المال/الاستثمار	باقي العالمG&S	باقي دول العالمf&f	المجموع
السلع		الاستهلاك الوسيط		الاستهلاك النهائي	الاستثمار	الصادرات		الطلب الكلي للإنتاج
الأنشطة	العرض المحلي			الدعم الحكومي				الناتج النهائي
العوامل		القيمة المضافة					عامل الدخل من الخارج	عامل الدخل الكلي المستلم
المؤسسات		الضرائب مطروحا منها الدعم	عوامل دخل المؤسسات	التحويلات المؤسسية الداخلية			مبالغ الدخل الكلية المستلمة بدون إيصالات	المبالغ المؤسساتية المستلمة بإيصالات
رأس المال/الادخار		استهلاك رأس المال		المدخرات أو العجز			تحويل رؤوس الأموال من الخارج	السيولة النقدية الكلية لحساب رؤوس الأموال
باقي العالم G&S	الواردات				حساب الموازنة لتجارة السلع والخدمات		التدفق الجاري	المبالغ الكلية النقدية للتجارة من باقي دول العالم
باقي دول العالمf&f			إيصالات المدفوعات للخارج	التحويلات الحالية للخارج	تحويلات رؤوس الأموال للخارج	الميزان التجاري الخارجي		المبالغ الكلية النقدية من باقي دول العالم

	السيولة النقدية الكلية لباقي دول العالم	السيولة النقدية الكلية للتجارة لباقي دول العالم	الحجم الكلي لحساب السيولة النقدية لرؤوس الأموال	الحجم الكلي لإنفاق المؤسسات	إيصالات المدفوعات الكلية للدخل	الناتج الكلي	الحجم الكلي للإنتاج الخاضع للعرض	المجموع

المصدر: أعد من قبل الباحث.

2- مكونات مصفوفة الحسابات الاجتماعية وآلية عملها:

السلع والأنشطة: يتم التمييز بين السلع والأنشطة في المصفوفة حيث: تشير السلع لأسواق السلع والخدمات وتشير الأنشطة للإنتاج المحلي من المنتجات من قبل الصناعات(وهي الجهات التي تنتج السلع والخدمات)، وتتبع أهمية التمييز لأن بعض الأنشطة تنتج أكثر من سلعة وبنفس الوقت فإن السلع يمكن أن تنتج من قبل أكثر من نشاط، تقاس القيم في حسابات النشاط بأسعار المنتجين أي سعر باب المزرعة أو المصنع.

تنتج الأنشطة السلع والخدمات من خلال الجمع بين عوامل الإنتاج و المدخلات الوسيطة والذي يظهر في عمود النشاط في المصفوفة، حيث تقوم الأنشطة بتسديد الأجور والإيجارات المستحقة من خلال ما يسمى بالقيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج) وهذا ما يمثل عملية الدفع من الأنشطة إلى العوامل وبالتالي تدخل القيمة المضافة في ال SAM في عمود النشاط وسطر العامل (R_3-C_2)، (تمثل C العمود، تمثل R السطر ضمن المصفوفة)، وبالمثل فإن الطلب الوسيط يمثل المدفوعات من قبل الأنشطة إلى السلع (R_1-C_2) ، أما استهلاك رأس المال للأنشطة يتمثل في (R_5-C_2) والضرائب المدفوعة على الأنشطة تتمثل في (R_4-C_2)، حيث أن القيمة المضافة والطلب الوسيط مضافاً لهم استهلاك رأس المال وقيمة الضرائب تعطي قيمة الناتج الإجمالي الذي يتمثل في حساب سطر الأنشطة بما يسمى العرض المحلي (R_2-C_1) ويضاف له قيمة الدعم الحكومي على الأنشطة (R_2-C4)، هذه المعلومات عن الإنتاج والواردة في عمود الأنشطة هي جزء المدخلات من نموذج جداول المدخلات والمخرجات والتي تمثل المدخلات الوسيطة والعوامل بالنسبة لكل وحدة من الناتج .

يتم توفير السلع عن طريقين:

1- محلياً (C_1-R_2).

2- الاستيراد (C_1-R6).

(ضرائب المبيعات غير المباشرة + الرسوم الجمركية على الواردات) والتي تدفع على السلع المطلوب توفيرها والتي توضع مع قيمة السلع المحلية والمستوردة وهذا يعني أن القيم في حسابات السلعة تحسب بسعر السوق ، وكما ذكر سابقاً فإن هناك عدد من الجهات الاقتصادية تشتري السلع والخدمات على سبيل المثال الأنشطة تشتري السلع لاستخدامها كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج (C_2-R_1) (Breisinger, & et at, 2010) .

الطلب النهائي للسلع يتكون من:

- الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات العائلية أو ما يسمى بالإنفاق الخاص + الإنفاق الحكومي أو ما يسمى بالإنفاق الجاري ، ويرد هذا البند تحت اسم الاستهلاك النهائي للمؤسسات (C_4-R_1).
- تكوين رأس المال الإجمالي أو الاستثمار (C_5-R_1).
- الصادرات أو الطلب التصديري (C_6-R_1).

تم إنشاء صف السلعة من خلال مصادر الطلب هذه (وهو يمثل ما دفع من قبل الجهات المختلفة للسلع)، حسابات سطر وعمود السلعة يشار إليها في بعض الأحيان على أنها حسابات (العرض والاستخدام) أو إجمالي المعروض من السلع وأنواعه المختلفة من الاستخدامات.

ومن الجدير بالذكر أن المعلومات المطلوبة لبناء حسابات الأنشطة والسلع الإجمالية (توجد في المجموعة الإحصائية ، فصل الحسابات القومية) أما حسابات الأنشطة والسلع التفصيلية يتم الحصول عليها من خلال جداول العرض والاستخدام من جداول المدخلات والمخرجات، وتنشر هذه البيانات من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

المؤسسات:

تختلف المصفوفة هنا عن مصفوفة المدخلات والمخرجات لأنها لا تهتم فقط بتتبع تدفقات إيرادات ومصروفات الأنشطة والسلع ، بل تحتوي أيضاً على المعلومات الكاملة عن الحسابات المؤسسية المختلفة مثل (الأسر والحكومة).

حيث يتلقى حساب المؤسسات ما يلي:

1- الضرائب على السلع (C_1–R_{2-6}) ومنها الضرائب المباشرة التي تدفعها الأسر.

2- الضرائب على الأنشطة (C_2–R_4).

3- عوامل دخل المؤسسات : أي الدخول المكتسبة بواسطة العوامل خلال عملية الإنتاج.

4- مبالغ الدخل الكلية المستلمة من العالم الخارجي (C_7–R_4) ومنها الحوالات المالية الواردة من أفراد الأسرة العاملين في الخارج ، بالإضافة إلى ما تتلقاه الحكومة من بقية العالم مثل المساعدات التنموية والمنح الخارجية ويضاف هذا كله إلى الدخول من الضرائب المختلفة لتشكل إجمالي الإيرادات الحكومية، كما تقوم المؤسسات باستخدام هذه الإيرادات لتغطية نفقات الاستهلاك (الحكومي والخاص) أي(C_4–R_1) وتخصيص مبالغ للدعم أي (C_4–R2) والتحويلات إلى المؤسسات والأسر (C_4–R_4)، بالإضافة إلى الحوالات إلى الخارج (C_4–R_7).

إن الفرق مابين إجمالي الإيرادات المؤسسية والنفقات المالية هو إما الادخار أو العجز في حال تجاوزت النفقات الدخول (C_4–R_5) ، المعلومات عن الحسابات الحكومية تحدد من قبل ميزانيات القطاع العام والتي تقوم بنشرها وزارة المالية في البلد.

الاستثمار:

وفقاً للحسابات السابقة فإن الاستثمار أو إجمالي رأس المال المشكل والذي يتضمن تغييرات في المخزون يجب أن يساوي مجموع المدخرات، حيث أن الفرق بين المدخرات المحلية الإجمالية والطلب الكلي على الاستثمار هو عبارة عن مجموع التدفقات الرأسمالية من الخارج.

الحساب الخارجي (باقي دول العالم).

المعلومات عن الحساب الجاري أو ما يسمى حساب بقية العالم يحدد من خلال ميزان المدفوعات والتي يقوم بنشرها البنك المركزي في البلد، والجدول (2) يوضح المدخلات الواردة ضمن المصفوفة.

الجدول (2) المدخلات الواردة ضمن مصفوفة الحسابات الاجتماعية

الرمز	التوضيح
(R_3-C_2)	تمثل القيمة المضافة: أي ما تدفعه الأنشطة (زراعة ، صناعة ...) لعوامل الإنتاج.
(R_1-C_2)	تمثل الاستهلاك الوسيط: تمثل المدفوعات من الأنشطة لمختلف السلع (سماد، محروقات،....)
(R_5-C_2)	استهلاك رأس المال للأنشطة.
(R_4-C_2)	الضرائب التي تدفع على الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية.
(R_2-C_1)	العرض المحلي أو ما يسمى الناتج المحلي الإجمالي وهو مجموع القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط والضرائب واستهلاك رأس المال وهي التي تعطي السلع المنتجة محلياً.
$(C_1-R\ 6)$	السلع المستوردة والتي تضاف للسلع المحلية لتشكل العرض الكلي من السلع.
(C_4-R_1)	الاستهلاك النهائي (للأسر والقطاع الخاص والحكومة) من السلع.
(C_5-R_1)	المبالغ التي يتم استثمارها من قيمة أرباح السلع.
(C_6-R_1)	إجمالي الصادرات أو الطلب المصدر من السلع.
C_1-R_{2-6}	الضرائب على السلع المحلية والرسوم الجمركية على السلع المستوردة.
(C_3-R_4)	دخل المؤسسات الذي يمثل دخل عوامل الإنتاج (أرض ، عمل ، رأس مال).
(C_4-R_5)	الادخار وهو الفرق ما بين إجمالي الإيرادات المؤسسية والنفقات المالية.

المصدر : بالاستناد إلى الإطار النظري.

من خلال الجدول(3) يتم الحصول على البيانات اللازمة لتطبيقها في بعض المعادلات اللازمة لبناء المصفوفة كالإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات والاستيراد والتصدير، وكذلك الاستهلاك الوسيط والتراكم والاستهلاك النهائي الحكومي والاستهلاك النهائي للشعب.

جدول (3). المتاح والمستخدم من السلع والخدمات 2009.

(بالأسعار الجاريّة، بملايين الليرات السوريّة).

الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات	4330180
الاستيراد من السلع والخدمات	778505
التصدير من السلع والخدمات	732502
المجموع	4376183
الاستهلاك الوسيط	1809475
التراكم	451605
الاستهلاك النهائي الحكومي	301815
الاستهلاك النهائي للشعب	1508579
التغير في المخزون	304709
المجموع	4376183

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، : 2009 ، الجدول 45/15

بحيث أن:

الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات + الاستيراد– التصدير =الاستهلاك الوسيط + التراكم+ الاستهلاك النهائي الحكومي+ الاستهلاك النهائي للشعب+ التغير في المخزون.

بلغت الموارد الإجماليَّة للاقتصاد السوري والتي تتكون من الإنتاج الإجمالي والواردات / 5108685/ مليون ليرة سوريَّة، والتي تساوي قيمة الاستخدامات المتكونة من الاستهلاك الوسيط والاستهلاك الحكومي واستهلاك الشعب والتراكم والتغير في المخزون والصادرات.

تجاوزت قيمة الموارد قيمة الاستخدامات بقيمة 304709 مليون ليرة سوريَّة بينما التغيرات في المخزون إيجابيَّة نظراً لوجود التراكم، وبالتالي قدرت قيمة صافي الاستثمار 756314مليون ليرة سوريَّة.

التغير في المخزون = (الناتج الإجمالي + الاستيراد– التصدير)– (الاستهلاك الوسيط + التراكم + الاستهلاك النهائي للحكومة+ الاستهلاك النهائي للشعب).

نلاحظ هنا أن التغير في المخزون كان رقم موجب وبالتالي:

قيمة صافي الاستثمار= التراكم+ التغير في المخزون.

يعد حساب إنتاج الصناعات المحليَّة أساس لإتمَّام حسابات السطر الثاني، والعمود الثاني في نظام الحسابات الوطنيَّة.

تتضمن المجموعة الإحصائيَّة في الجزء الخاص بالحسابات الوطنيَّة عدة جداول توضح حساب الإنتاج حسب القطاعات، والمصنفة بحسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) على مستوى فئات كما هو موضح في الجدول(4)حيث تمَّ تصنيف النشاط الاقتصادي بحسب التصنيف الصناعي الدولي إلى (زراعة – صناعة – تجارة – خدمات حكوميَّة، وغيرها)

جدول(4). حساب الأسعار الحاليَّة للإنتاج لسنة 2009 (بالأسعار الجاريَّة وبملايين الليرات السوريَّة).

القطاع	الناتج الإجمالي بسعر المنتج	الاستهلاك الوسيط	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	استهلاك رأس المال الثابت	الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل	الدعم مطروحاً منه الضرائب
الزراعة	782207	212030	570177	11725	558452	563683	-5231
التعدين والتصنيع	1582346	947036	635310	55109	580201	639150	-58949
البناء والتشييد	216325	137735	78590	1088	77502	73128	4374
تجارة الجملة والمفرق	765635	183018	582617	8666	573951	526419	47532
النقل والمواصلات والتخزين	368999	131322	237677	15496	222181	193915	28266
المال والتأمين والعقارات	145693	22180	123513	2926	120587	111257	9330

خدمات المجتمَّع والخدمات الشخصيَّة	123430	61765	61664	2093	59571	58787	784
الخدمات الحكوميَّة	306829	62825	244004	3548	240456	237327	3129
الهيئات التي لاتهدف للربح	1599	446	1152		1152	1152	0
الرسوم الجمركيَّة	37118		37118		37118	0	
قيمة الخدمات الماليَّة		51117	51117		51117	51117	
المجموع	4330181	1809474	2622939	100651	2522288	2404818	29235

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، : 2009 ، الجداول 24/15، 26/15 ، 28/15،30/15،32/15

لقد تمَّ توزيع الرسوم الجمركيَّة على مختلف القطاعات الإنتاجيَّة في الاقتصاد بنسبة كل مكون من مكونات النشاط الاقتصادي بقسميه العام والخاص على قيمة إجمالي الأنشطة مضروباً بقيمة الرسوم الجمركيَّة الكليَّة، والجدول(5) يبين قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركيَّة على مختلف القطاعات الاقتصاديَّة:

الجدول (5).:قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركيَّة على مختلف القطاعات الاقتصاديَّة (مليون ل.س).

القطاع	الناتج الإجمالي بسعر المنتج	الناتج الإجمالي بسعر المنتج بعد توزيع الرسوم الجمركيَّة
الزراعة	782207	790222
التعدين والتصنيع	1582346	1595505
البناء والتشييد	216325	218288
تجارة الجملة والمفرق	765635	773368
النقل والمواصلات والتخزين	368999	372636
المال والتأمين والعقارات	145693	147026
خدمات المجتمَّع والخدمات الشخصيَّة	123430	124708
الخدمات الحكوميَّة	306829	306829
الهيئات التي لاتهدف للربح	1599	1599
الرسوم الجمركيَّة	37118	
قيمة الخدمات الماليَّة		
المجموع	4330181	4330181

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، : 2009 ، الجدول 24/15

لقد تمَّ توزيع الخدمات الماليَّة على مختلف القطاعات الإنتاجيَّة في الاقتصاد بنسبة كل مكون من مكونات النشاط الاقتصادي بقسميه العام والخاص على قيمة إجمالي الأنشطة مضروباً بقيمة الخدمات الماليَّة الكليَّة، والجدول(6) يبين قيمة الاستهلاك الوسيط بسعر الشراء بعد توزيع الخدمات الماليَّة على مختلف القطاعات الاقتصاديَّة،

جدول(6). قيمة الاستهلاك الوسيط بسعر الشراء بعد توزيع الخدمات الماليَّة على مختلف القطاعات الاقتصاديَّة (مليون ل.س).

القطاع	الاستهلاك الوسيط	الاستهلاك الوسيط بعد توزيع الخدمات الماليَّة
الزراعة	212030	215627
التعدين والتصنيع	947036	983936
البناء والتشييد	137735	141773
تجارة الجملة والمفرق	183018	185930
النقل والمواصلات والتخزين	131322	133674
المال والتأمين والعقارات	22180	22711
خدمات المجتمَّع والخدمات الشخصيَّة	61765	62553
الخدمات الحكوميَّة	62825	62825
الهيئات التي لا تهدف للربح	446	446
الرسوم الجمركيَّة	–	–
قيمة الخدمات الماليَّة	51117	–
المجموع	1809474	1809474

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، : 2009 ، الجدول 27/15

تم توزيع استهلاك رأس المال الثابت بنسب مختلفة على القطاعات الاقتصادية، وهذه النسب يحددها المكتب المركزي للإحصاء، كما هو موضح في الجدول (7) الآتي:

جدول (7). يبين قيمة استهلاك رأس المال الثابت بعد توزيعه بنسب مختلفة على مختلف القطاعات الاقتصاديَّة (مليون ل.س).

القطاع	استهلاك رأس المال الثابت	استهلاك رأس المال الثابت بعد توزيعه بنسب مختلفة
الزراعة	11725	11845
التعدين والتصنيع	55109	55559
البناء والتشييد	1088	1098
تجارة الجملة والمفرق	8666	8754
النقل والمواصلات والتخزين	15496	15648
المال والتأمين والعقارات	2926	2953
خدمات المجتمَّع والخدمات الشخصيَّة	2093	2115
الخدمات الحكوميَّة	3548	3548
الهيئات التي لا تهدف للربح	–	–

الرسوم الجمركيَّة	–	–
قيمة الخدمات الماليَّة	–	–
المجموع	100651	101520

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، : 2009 ، الجدول 31/15

الجدول (8) يوضح الإعانات والتي تكون إما نقدية تدفعها الحكومة للمنتجين، والتي تضاف إلى الدخل القومي المحتسب بتكلفة عوامل الإنتاج أو تكون على شكل مشتريات الحكومة للسلع من القطاع الخاص إما بسعر السوق أو بسعر أعلى منه ثم إعادة بيعها إلى المستهلكين بسعر يقل عن سعر الشراء ويعتبر الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع إعانة مدفوعة للمنتجين يجب إدخالها في الدخل القومي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج، وقد تكون الإعانة للتصدير تدفع للمنتجين من أجل التشجيع على تصدير منتجاتهم، أما الضرائب فهي تشمل الرسوم على الواردات والصادرات والضرائب على الإنتاج والمنتجات.

جدول(8). مقدار الضرائب وقيمة الدعم لمختلف القطاعات الاقتصاديَّة (مليون ل.س).

القطاع	الضرائب	الدعم (الإعانة)
الزراعة	349	-5580
التعدين والتصنيع	10100	-69049
البناء والتشييد	4374	0
تجارة الجملة والمفرق	92924	-45392
النقل والمواصلات والتخزين	29138	-872
المال والتأمين والعقارات	9330	0
خدمات المجتمَّع والخدمات الشخصيَّة	784	0
الخدمات الحكوميَّة	3129	0
الهيئات التي لاتهدف للربح	–	–
الرسوم الجمركيَّة	–	–
قيمة الخدمات الماليَّة	–	–
المجموع	150128	-120893

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء ، بيانات غير منشورة .

الدخل القومي : مجموع الدخل المكتسب في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، عادةً ما تكون سنةً واحدة. ويوضح هذا الرقم إن كانت البلاد المعنية تنمو أم أنها تتراجع، ويستعمل الاقتصاديون أرقام الدخل القومي لمقارنة الاقتصاديات المختلفة للبلدان والجدول الآتي يوضح الدخل القومي الممكن التصرف به وتخصيصات.

جدول (9). الدخل القومي الممكن التصرف به وتخصيصا ته (مليون ل.س).

الموارد	أرقام رئيسيَّة
دخل عوامل الإنتاج	2353700
صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	5541

صافي دخل الملكيَّة وعائد التنظيم من العالم الخارجي	-51693
صافي الضرائب غير المباشرة(الضرائب أقل من الدعم)	66353
صافي التحويلات الجاريَّة من العالم الخارجي	49607
الدخل الكلي المتاح	2423508
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	301815
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للشعب	1508579
الادخار	613114
الدخل الكلي المتاح	2423508

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، : 2009 ، الجدول 15.48

تقديرات ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات:

هو جدول مختصر يوضح المعاملات المالية التي تتمَّ بين الدولة والعالم الخارجي لفترة زمنيَّة محدودة، ويمكن عرض بنوده في الجدول(10) الآتي:

جدول (10). ميزان الأسعار الحاليَّة للمدفوعات بملايين الليرات السوريَّة.

ميزان المدفوعات	دائن	مدين	الرصيد
	Credit	Debit	Balance
الدخل(صافي دخل الملكيَّة)	16086	67779	-51693
تعويضات العاملين	7001	1460	5541
دخل الاستثمار	9085	66319	-57234
التحويلات الجاريَّة	58265	8658	49607
الحساب المالي والرأسمالي	193880	96243	97637

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء 2009 ,الجدول رقم 14.2

بعد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة تم بناء مصفوفة الماكرو الكلية وموازنتها كما هو موضح في الجدول (11).

جدول (11). يبين MACRO SAM الكليَّة والتي تمَّ بنائها بالاعتمَّاد على الإحصائيات الرسميَّة (مليون ل.س).

MACRO SAM	أنشطة	سلع	عوامل	حكومة	رأس المال/الاستثمار	صافي التسليف	باقي دول العالم G&S	باقي دول العالم f&f	المجموع
أنشطة		4330180		120893					4451073
سلع	1809475			1810394	756314		732502		5108685
عوامل	2389950							7001	2396951
حكومة	150128		2395491	685600				16086	3247305
رأس المال / الادخار	101520			562639				58265	722424
صافي التسليف					42548-				42548-
باقي دول العالم G&S		778505				46003-			732502
باقي دول العالم f&f			1460	67779	8658	3455			81352
المجموع	4451073	5108685	2396951	3247305	722424	42548-	732502	81352	

المصدر: تمَّ تصميم المصفوفة وبنائها وفقاً لهدف البحث ومشكلته بالاعتمَّاد على المجموعة الإحصائيَّة لعام2009.

موازنة ومعايرة أرقام MACRO SAM الكليَّة تمَّ من خلال المعادلات التاليَّة:

صافي الدخل الناتج = صافي الإنتاج المحلي على أساس تكلفة عوامل الإنتاج +عوامل الدخل من العالم الخارجي–عوامل الدخل إلى العالم الخارجي= 2389950 + 7001–1460= 2395491 مليون ليرة سوريَّة.

الادخار = صافي الدخل الناتج + الضرائب مطروحاً منها الدعم + التحويلات الحاليَّة من العالم الخارجي(دخل الملكيَّة)–الاستهلاك النهائي – الحوالات الحاليَّة إلى العالم الخارجي(دخل الملكيَّة)

2395491 + 29235 + 16086–1810394–67779 = 562639 مليون ليرة سوريَّة.

تكوين صافي رأس المال الثابت = المدخرات + استهلاك رأس المال + تحويلات رأس المال من العالم الخارجي– صافي الاستثمار – تحويلات رأس المال إلى العالم الخارجي

= 562639 + 101520 + 58265–756314–8658= 42548 – مليون ليرة سوريَّة.

الميزان التجاري الخارجي = التصدير – الاستيراد

= 732502–778505 = 46003- مليون ليرة سوريَّة.

صافي الدين = صافي تكوين رأس المال الثابت – الميزان التجاري الخارجي

= (42548-) – (46003-) = 3455- مليون ليرة سوريَّة.

بعد أن تمَّ بناء MACRO SAM باستخدام بيانات سنة محددة وعرضها بصورة متوازنة لكل من بيانات السطر والعمود سيتمَّ تفصيل القطاع الحكومي لمعرفة الدعم المقدم من قبل الحكومة والضرائب المتلقاة من قبل الحكومة كما سيتمَّ تفصيل الأنشطة إلى زراعة وباقي الأنشطة لمعرفة الناتج الإجمالي الزراعي ومعرفة أثر التغير في دعم الصادرات الكليَّة على الناتج الزراعي وباقي القطاعات الاقتصاديَّة.

الجدول (12). مصفوفة الحسابات بعد تفصيل حساب الحكومة (مليون ل.س).

	أنشطة	سلع	عوامل	حكومة	دعم	ضرائب	رأس المال/ الاستثمار	صافي التسليف	باقي دول العالمG&S	باقي دول العالمf&f	المجموع
أنشطة		4330180			120893						4451073
سلع	1809475			1810394			756314		732502		5108685
عوامل	2389950									7001	2396951
حكومة			2395491	685600		150128				16086	3247305
دعم				120893							120893
ضرائب	150128										150128
رأس المال /الادخار	101520			562639						58265	722424
صافي التسليف							42548-				42548-
باقي دول العالم G&S		778505						46003-			732502
باقي دول العالم f&f			1460	67779			8658	3455			81352
المجموع	4451073	5108685	2396951	3247305	120893	150128	722424	42548-	732502	81352	

المصدر: بناءً على الإحصائيات الرسميَّة لعام 2009.

الصدمة الاقتصاديَّة وآثارها:

للصدمات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على حد سواء.

الآثار المباشرة:

وهي الآثار المتعلقة بالقطاع المتأثر بالصدمة بشكل مباشر.

مثال: الزيادة الخارجيَّة في دعم الصادرات الزراعيَّة لها تأثير مباشر على قطاع الزراعة، ومع ذلك قد يكون لها آثار غير مباشرة أيضاً ناجمة عن ارتباط الزراعة مع القطاعات الأخرى والأجزاء الباقيَّة من الاقتصاد.

هذه الروابط غير المباشرة تستطيع أن تكون بدورها منفصلة عن روابط الإنتاج والاستهلاك.

عندما نضيف كل الروابط المباشرة وغير المباشرة نصل إلى مقياس الأثر المضاعف للصدمة، أو: ماهو مقدار الأثر المباشر الذي يساهم بهذا التضخيم أو المضاعفة من خلال آثار الربط غير المباشرة.

حيث تقسم حسابات الـ SAM إلى داخليَّة وخارجيَّة. ويقصد بالحسابات الداخليَّة تلك التي يكون فيها أي تغير في مستوى الإنفاق يتبعه تغير في مستوى الدخل، بينما الحسابات الخارجيَّة تفترض بأن الإنفاق مستقل عن الدخل.

ويفترض التطبيق المعياري اختيار الحسابات الخارجيَّة (الحكومة، رأس المال، بقيَّة العالم الخارجي) والحسابات الداخليَّة التي تتأثر بالحسابات الخارجيَّة وهي الأنشطة وعوامل الإنتاج والسلع والخدمات، أي أن الحسابات الخارجيَّة هي بمثابة متغيرات مستقلة والحسابات الداخليَّة متغيرات تابعة.

سيتمَّ إحداث صدمة في دعم الصادرات لمعرفة الأثر الناجم عن الزيادة في دعم الصادرات على الناتج الزراعي خصوصاً وعلى باقي القطاعات بالعموم.

يتمَّ ذلك من خلال المعادلة التاليَّة :

Multiplier effects $Z = (I - M)^{-1} \times E$

Z : الأثر الناتج عن التغيير في السياسة

I : هي المصفوفة الواحديَّة

M : هي مصفوفة المعاملات

$(I - M)^{-1}$ هو معكوس طرح مصفوفة المعاملات من المصفوفة الواحديَّة

E : هي مقدار الصدمة

خطوات التحليل:

أولاً: تمَّ حساب مصفوفة المعاملات والتي تنتج بقسمة كل خليَّة من المصفوفة على مجموع العمود وهي تشكل نسبة مساهمة كل خليَّة في الناتج الكلي

ثانياً: المصفوفة الواحديَّة وهي مصفوفة عناصر القطر الرئيسي فيها تكون تساوي الواحد.

ثالثاً: مصفوفة (I–M) وهي تمثّل طرح مصفوفة المعاملات من المصفوفة الواحديَّة.

رابعاً: تمَّ حساب $(I - M)^{-1}$ وهي تمثّل معكوس المصفوفة (I–M).

خامساً: E وهي مقدار الصدمة التي تمَّ إحداثها وهي زيادة بمقدار 10% من قيمة الصادرات الكليَّة

والجدول(13) يبين تأثير الصدمة المحدثة على الناتج الإجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة وما هي المخرجات الناتجة عن حصول هذه الصدمة وتأثيراتها.

جدول (13). تأثير الصدمة على الناتج الإجمالي للقطاعات الاقتصادية (مليون ل.س).

		مجموع الطلب الخارجي	الناتج الإجمالي من القطاعات	SHOCK	NEW OUTPUT	IMPACT
أنشطة	الزراعة	5580	795802	5580	813075.61	−17273.61
	باقي الأنشطة	115313	3655271	115313	3732651.60	−77380.60
سلع		3299210	5108685	3372460.2	5220356.69	−111671.69
عوامل		7001	2396951	7001	2447849.89	−50898.89
حكومة		851814	3247305	851814	3298172.89	−50867.89

دعم	120893	120893	120893	120893.00	0.00
ضرائب	0	150128	0	153306.34	-3178.34
رأس المال/الادخار	620904	722424	620904	724579.49	-2155.49
صافي التسليف	-42548	-42548	-42548	-42548.00	0.00
باقي دول العالمS&G	-46003	732502	-46003	749519.49	-17017.49
باقي دول العالمf&f	79892	81352	79892	81383.00	-31.00
المجموع		16968765		17299239.99	330474.99

المصدر: تمَّ الحساب وفقاً لمصفوفة المحاسبة الاجتمَّاعيَّة من قبل الباحث.

تمَّ إحداث صدمة (shock) في إجمالي الصادرات حيث تمَّ زيادة الدعم بنسبة 0.1 من قيمة الصادرات الكليَّة (3299210=(حساب الحكومة+ رأس المال+ الصادرات)+ 732502*0.1) لمعرفة التغير في قيمة الناتج الإجمالي الكلي (باقي الأنشطة) بشكل عام والناتج الإجمالي الزراعي بشكل خاص وتبين أنه معظم الحسابات ستتأثر سلباً حيث نلاحظ أن حساب السلع أكثر الحسابات تأثراً بمقدار 111671مليون ليرة سوريَّة بينما نلاحظ تأثر باقي الأنشطة (صناعة، تجارة، خدمات، نقل، وغيرها) سلباً بمقدار 77380مليون ليرة سوريَّة حيث يعتبر حساب السلع وحساب باقي الأنشطة من الحسابات الداخليَّة بينما نلاحظ تأثر حساب الحكومة والذي يعتبر من الحسابات الخارجيَّة سلباً بمقدار 50867 مليون ليرة سوريَّة، كما نلاحظ تأثر الناتج الإجمالي الزراعي سلباً بمقدار 17273وذلك نتيجة التغيير في قيمة دعم الصادرات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

تتمَّثل آثار الزيادة في دعم الصادرات الكلي على الاقتصاد السوري بالآتي:

1-انخفاض مخرجات الناتج الإجمالي لكافة القطاعات وخصوصاً مخرجات حساب السلع نتيجة الزيادة في دعم الصادرات وكذلك مخرجات الزراعة والناتج الزراعي حيث أنه سيتأثر سلباً وهذا الانخفاض سيمتد إلى باقي مخرجات قطاعات الاقتصاد الوطني دون استثناء نتيجة تخصيص مبالغ للدعم على حساب باقي القطاعات.

2- سيتأثر دخل عوامل الإنتاج سلباً، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض في دخل القطاع العائلي ودخل الحكومة.

3- سينخفض الاستثمار نتيجة لانخفاض الدخل الحكومي، والذي يؤثر بدوره على الادخار الحكومي.

التوصيات:

1- تخفيض قيمة دعم الصادرات الكليَّة لكي ينعكس ذلك بشكل ايجابي على قطاعات الاقتصاد الوطني.

2- دراسة مدى فعالية إنتاج المواد المعدة للتصدير والمدعومة محلياً مقارنة باستيراد المواد المماثلة من الدول الأخرى ومن هنا يمكن أن نقرر عدم جدوى الدعم وذلك لتوفير المال العام وتوجيهه نحو مكامن أخرى أكثر عائديه.

3- إجراء عملية تقويم سنوية لمقارنة الأهداف المخططة مع تلك المتحققة على أرض الواقع لمعرفة منافع الدعم ومقارنتها مع تكاليف عملية الدعم فإذا كان صافي منافع الدعم موجباً معنى ذلك أن الحكومة لا تخسر المال العام عبر الاستثمار في دعم الصادرات وإلا فالعكس صحيح.

4- تفعيل دور المجتمَّع الأهلي ليقوم بدوره في تقديم الإعانات للطبقات الفقيرة التي ستتأثر أحوالها سلباً نتيجة انخفاض دخل القطاع العائلي بشكل خاص ودخل قطاع الأنشطة الإنتاجيَّة بشكل عام.

5- تشجيع المدخرين لاستثمار أموالهم وإقامة مشروعات جديدة لامتصاص العمالة المتأثرة بالنقص في الدخول.

6- تشريع قوانين من شأنها جذب المستثمرين في كافة القطاعات.

المراجع:

المراجع العلميَّة:

1. العقيدي، محمد. *سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهوريَّة العراق قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالميَّة*"،المنظمة العربيَّة للتنميَّة الزراعيَّة،2008، ص45.

2. الكواز، أحمد. *مصفوفة الحسابات الاجتمَّاعيَّة وبعض استخدامَّاته*، منشورات جسر التنميَّة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص23.

3. المكتب المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائيَّة السنويَّة*، سورية، 2009.

4. ورقة عمل " *توزيع الدخل والفقر: لسياسات مختارة في سوريا* ، دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعيَّة NAPC، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،2008، ص46.

5. العصفور، صالح، ، "السياسات الزراعية"، منشورات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 22.

6. جراد، سمير؛ نحاس، بشار؛ بغاصة، هاجر. "نماذج الأمن الغذائي"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية، 2010، ص 44.

7. BANKER, RAJIVD; MITRA, SABYASACHI. *Impact of information technology on agricultural commodity Auctions in India*. Temple university Philadelphia.2005. P: 103

8.BELLU,L.G, *Social accounting matrix(SAM)for analyzing agricultural and rural development policies(conceptual aspects and examples)*.FAO, The United Nations, 2012.p:19

9. BENEDETTO,R; DONATO,R; RAID,H. *Agriculture Reform And Food* Crises In Syria, NAPC, Damascus, Syria, 2010.

10. BREISINGER ,M ,THOMAS, M ,THURLOW,J. 2010. Social accounting matrices and multiplier analysis. International food policy research institute (IFPRT).Washington, U.S.

11. PANG,F; MEAGHER,G.A ; LIM,G.C.2006. *An Aggregat social Accounting Matrix For The Australian Economy :Data Source And Methods* .Monash university, Australia, 2006. *p:58*

12. SANTOS,S.2005.*Social accounting matrix and the system of national accounts*, An application. Technical University of Lisbon, Portogal, 2005.*p:39*

13. SEN, H .*Social Accounting Matrix (SAM) and its Implications for Macroeconomic Planning*, Development Project Planning Center (DPPC), Bradford University, Bradford, UK, 1996.p:8

14. SIDDIQUI. R, IQBAL,Z. *Social Accounting Matrix of Pakistan for 1989-1990*,Institue of Development Economics Islamabad, Pakistan Research report, No.171, 1999.*p:50*